حركة العشائر في الفرات الاوسط والادنى

1935 – 1936

م.م وميض سرحان ذياب الربيعي

معهد الادارة الرصافة/ هيئة التعليم التقني

المقدمة :

تناولت في بحثي هذا حركات العشائر في منطقة الفرات الاوسط والادنى بين عامي (1935 - 1936) محاولاً الوصول الى اهم الفعاليات السياسية والقتالية التي حدثت في تلك المنطقتين وموقف العشائر من تلك الاحداث .

احتوى البحث على هذه المقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، جاء المبحث الاول لدراسة اوضاع العراق قبيل الحركات للمدة 1932 - 1935 ، وقد تناولت في الدراسة بعض ما كان يشغل الاوساط العراقية بكافة طبقاتها منذ دخول العراق عصبة الامم عام 1932 انتهاءاً باندلاع المواجهات السياسية والحربية عام 1935 .

اما المبحث الثاني فكان تبيان حركات الفرات الاوسط بين عامي (1935 - 1936) وابرز قادة تلك الحركات وارائهم السياسية ، اضافة الى تفاصيل الاحداث العسكرية التي حدثت في منطقة الفرات الاوسط ، في حين جاء المبحث الثالث لتبيان حركات العشائر في الفرات الادنى وخصوصاً منطقة سوق الشيوخ ، وابرز الشخصيات التي ادت ابرز الادوار في تلك الحركات وجاء في الخاتمة اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ، اضافة الى قائمة بالمصادر والمراجع وبعض الملاحق التوضيحية .

استعنت في بحثي على عدة مصادر ومراجع اغنت البحث لعل ابرزها كتاب عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية بجزئه الرابع ، وكتاب تاريخ القوات المسلحة العراقية لمجموعة باحثين والذي اغنى البحث بتفصيلاته الكثيرة ، ومن الرسائل الجامعية رسالة ماجستير للباحثة شيماء طالب عبد الله المنتفق (1921 - 1939) والتي كانت اهم محاور الدراسة ، اضافة الى مصادر اخرى يطول ذكرها .

واخيراً ارجوا ان يقدم بحثي هذا اسهامة جديدة ومتواضعة في كشف الحقائق الموضوعية لحركات مهمة عصفت في البلاد وكادت ان تودي به الى الهاوية لولا حكمة رجالات ذلك الزمن .

المبحث الاول :

اوضاع العراق العامة قبيل الحركات من(1932 - 1935)

لوتتبعنا اوضاع العراق في المدة مابين الاعوام 1932 وحتى عام 1935، تلك الفترة التي تلت توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام 1930، حيث حدثت انشقاقات بين الساسة العراقيين ووقوفهم من المعاهدة بين موافق او رافض لها ، الامر الذي تطلب وقفة حاسمة من قبل الملك فيصل الاول[1] ، الذي استطاع ان يمسك العصى من الوسط بين مطالب الانكليز والمطالب الوطنية ، فكان اهم حدث في عام 1932 دخول العراق عصبة الامم ، وبالتحديد في الثالث من تشرين الاول 1932 ، وبدخول العراق هذه العصبة اصبح من الدول المستقلة ، بحكومة نيابية ملكية دستورية ، واثبتت الايام ان اختيار فيصل لعرش العراق كان اختياراً نافعاً للعراق ، فقد كان نفوذه المعتدل ضرورياً لحفظ التوازن بين الزعماء[2] ، وفي الاول من تشرين الثاني 1932 وقف الملك فيصل الاول في المجلس النيابي ليلقي خطاب العرش فقال بهذا الصدد " لقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل الى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعوا الى ابتهاجنا جيمعاً ، ان هذه الجهود قد تكللت بالنجاح فدخلنا عصبة الامم على اساس المساواة التامة مع جميع الامم المتمثلة فيها ، واصبح كياننا السياسي معترف به من جميع الدول " [3] .

وهكذا تحول الانتداب الى استقلال كانت تنشده الاوساط السياسية ، فقد كان الحكم خلال فترة ما قبل دخول عصبة الامم وطنياً بالظاهر انكليزياً في الواقع ، حتى دخول العصبة يوم 3 تشرين الاول 1932 فالغي الانتداب بصورة رسمية وسارت البلاد سيراً حسناً[4] ، الا ان البلاد كانت تواجه اوضاعاً اخرى سيئة القت بظلالها على الوضع الداخلي للعراق ، مما ساعد على اثارة الحركات العشائرية هنا وهناك ، ما اجبر الحكومة لوضع الحلول اللازمة للمشاكل الداخلية ، والتي ولدت ثورة كبيرة استغلها السياسيون لصالح اطماعهم وتامراتهم ضد بعضهم البعض .

ولوتفحصنا اسباب الحركات العشائرية لوجدنا ان اهم عامل كان لتأجيجها هو العامل الاقتصادي والمتمثل بالارض ، فان استحواذ الشيوخ على المقاطعات الكبيرة من الاراضي الزراعية جعل لديهم مقدرة اقتصادية كبيرة ، اضافة الى وفرة اعداد الفلاحين الذين يمكن استخدامهم في القتال ان تطلب الامراضاف قوةًالى قوتهم الاقتصادية والمالية ، وثم سبب اخر ، صدور بعض القرارات الخاصة بمشكلة تسوية الاراضي الاثر البالغ في تاجيج الصراع ،الامرالذي كان يتطلب وضع ضمانات للشيوخ ، من هنا نجد ان الملك فيصل الاول جعل من مشكلة الارض واحدة من العقبات التي يجب ان تحل باقل الخسائردون اللجوء الى طرق تدخل الجميع في الحرج سواء الحكومة او الشيوخ وقد فصل في رسالته ما نصه : **" ان مشكلة الارض وحلها سيربط الاهالي بالارض ، وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ولا لزوم للاسهاب بمنافعه ، ويجب الاسراع بتطبيقه على قدر المستطاع ، كما أنه يجب ان لا يحس الشيوخ والاغوات بان قصد الحكومة محوهم بل بقدر ما تسمح لنا الظروف ، يجب ان نطمئنهم على معيشتهم ورفاهيتهم "** [5].

وقد كانت لحيازة الارض في البلاد ثلاثة انواع هي :

اولاً: الاراضي الملك الصرف .

ثانياً: الاراضي الاميرية .

ثالثاً: الاراضي المفوضة بالطابو الممنوحة باللزمة .

في النوع الاول وهي الاراضي الملك الصرف اي ملك خاص لاشخاص بعينهم وفق القوانيين ، اما الاراضي الاميرية فهي التي قيدت عائديتها وجميع حقوقها للدولة فهي المالك المتصرف بها ، في حين تعرف الاراضي المفوضة بالطابو الممنوحة باللزمة فهي الاراضي التي فوض حق التصرف بها من قبل الدولة الى الاشخاص حسب قانوني تسوية الاراضي واللزمة [6] ، واصبح هذين النوعين من الحيازة تحت تسمية جديدة وهي الاراضي المملوكة للدولة [7] ، وفي الوقت نفسه لم يكن الفلاح هو المستفيد وانما كان المستفيد من قوانين الارض هم المشايخ والزعماء والاغوات ورأسماليي مدن العراق وكبار مسؤوليه [8] .

لقد كان الفلاحون هم اكثر الطبقات تضرراً ، وهم في الوقت نفسه لايستطيعون تغيير اعمالهم بسبب الديون المترتبة عليهم ، ففي عام 1933 قدم البرلمان مشروع قانون لمنع الفلاحين المدينين لاصحاب الاراضي التي يعملون فيها ، من ترك المزارع وعدم السماح لهم باي عمل وظيفي اخر الا اذا كانوا يملكون وثيقة من صاحب الارض تشهد بانهم احرار من الدين [9] .

كما برزعامل اقتصادي اخر غير مشكلة الارض ، الا وهو تدهور اوضاع التجار بسبب عمليات التهريب ، ففي عام 1934 وابان وزارة جميل المدفعي الثانية [10] ، كثرت عمليات تهريب البضائع الى العراق ، وهي الاموال غير المكمركة ، فقد اثرت على ايرادات الكمارك العراقية تاثيراً ظاهراً ، وادى ذلك الى تخلل الوضع الامني من جراء المصادمات المستمرة بين المهربين وقوات الشرطة ، وكانت الاموال المهربة تدخل الى العراق عن طريق الكويت ، وكلها بضائع انكليزية ، فغمرت اسواق الجنوب وبيع البعض منها في اسواق بغداد ، فاضطربت الاسواق التجارية ، وتضاعف الغش وزاد عدد المجرمين واصبح الافلاس يهدد البيوتات التجارية المشهورة ، وقد شاع في الاوساط العراقية ان للموظفين البريطانيين في الكويت ضلعاً في هذا التهريب وهم يقصدون منه الاضرار بايرادات الكمارك العراقية من جه ، ومواجهة البضائع اليابانية والالمانية من جهة اخرى [11] .

ومن الامور الاخرى التي كانت المحرك لتلك الحركات هي الضرائب التي كانت تفرض حتى صدور القانون الخاص بضريبة الاستهلاك ، والذي قال عنه الملك فيصل الاول : **" لم اتكلم عن الضرائب اذ ان قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد ، وانه لاكبر عمل جرى ،ولسوف نقتطف ثمراته ان شاء الله "** [12] .

ومن هنا نجد ان الضرائب الكبيرة التي كانت تفرض على الفلاحين والتي تستوفى من خلال السراكيل ، فان بعض الملاكين يضمنون املاكهم الى الشيوخ والسراكيل على شروط تتفاوت بنسبة نفوذ الملاك او نفوذ الشيوخ فيتركونها بيد السراكيل ، والذين تكون لهم الكلمة النافذة على الفلاحين ، اما الفلاحون فهم يزرعون الارض التي ينزلونها تحت امرة السراكيل او الملاكين او شيخ العشيرة ، ويقوم بكافة اعمال الارض لقاء نصف الحاصل ، وغالبا ما تعتريهم المصاعب الاقتصادية التي تذهب بجهودهم لمواسم عديدة ، ومع ان السراكيل والشيوخ لا يقرضون الفلاح الاموال التي يحتاجها ، فيضطر الى اخذ تلك الاموال من التاجر الذي يدفع حبوباً وبضائع لقاء محصول الموسم القادم بفائدة لاتقل عن خمس وعشرين بالمائة ، وهكذا تردت الحالة الاقتصادية وهدرت جهود الفلاحين على مدار السنة ، وقد ادى هذا الوضع اخيراً الى الانتفاضات المتكررة للعشائر [13] .

ومن الاسباب الاخرى التي كانت احدى العوامل التي ساعدت على اندلاع الحركات ، اصدار قانون التجنيد الاجباري ، والذي كانت ترفضه معظم العشائر ، فعندما صدرت الارادة الملكية رقم (237) بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم (9) لسنة 1934 الذي تضمن الامور الاساسية ، وهي تحديد عمر المكلفين بالخدمة في الجيش و تحديد مدة الخدمة ، غير ان القانون واجه معارضة من قبل بعض السياسيين التقليديين وقف موقفاً سلبياً ، الا ان ابرزمواقف المعارضين كان موقف رؤساء القبائل الذين سارعوا لأعلان معارضتهم للقانون واتخذوا عدة اتجاهات هي ان بعض رؤساء القبائل عارض القانون غير انه لم يعلن ذلك واكتفى بمطالبة الحكومة استثناء قبيلته مثل رئيسي قبيلتي شمر وعنزة وقد تمثل ذلك بالاتجاه المعارض الاول ، اما الاتجاه الثاني فقد طالب بان يكون عدد الرجال المطلوبين بنسبة الاراضي الزراعية ، فيما ذهب الاتجاه الثالث عبر معارضة القانون برفع السلاح بوجه الحكومة وهذا ما ظهر جلياً في المنطقة الجنوبية من العراق ، فقد شهد عام 1935 معارضة مسلحة من قبائل سوق الشيوخ والديوانية [14] .

ولم تكن معارضة مشروع التجنيد ظاهرة جديدة ، وانما كانت الفكرة مرفوضة من البداية من شيوخ القبائل ، ولو عدنا الى الوراء قليلاً لوجدنا ان احد رؤساء العشائر في عام 1928 عندما اعيد احياء الكلام عن التجنيد ، اعلن احد رؤساء العشائر وهو عبدالعباس الفرهود من بني ربيعة ، خلال اجتماع حضره النواب المشايخ ان رجاله يعدون ثلاثة الاف وانه يفضل الذهاب الى ابن سعود عن ارسالهم للتجنيد ، وقال شيخ اخر وهو الشيخ منشد الحبيب زعيم قبيلة الغزي انه سيفعل الشيء نفسه [15] .

وفي خضم هذه الاوضاع التي كانت تعصف بالبلاد ، فان الوضع السياسي كان متذبذباً هو الاخر ، فان صراع الساسة على المناصب كانت تقف امامه حكمة الملك فيصل الاول ، حتى جاء اليوم الذي فجعت فيه البلاد بوفاة الملك فيصل في السابع من ايلول 1933 ، واعتلى العرش من بعده ابنه الملك غازي [16] ، في الثامن من ايلول 1933 ، واتسمت مدة حكمه باشتداد الحركات العشائرية ، وبداية الانقلابات العسكرية ، والتي خلصت في نهايتها الى سيطرة الجيش على شؤون البلاد السياسية ، واذا رجعنا قليلاً الى تحري اسباب تلك الانقلابات لوجدنا ان عواملها من التعدد والتداخل تجعلنا لا نحمل الملك غازي الا جزءاً منها ، على ان المشكلة الاساسية التي كانت اهم عامل للفتن ، هي مشكلة الحكم دون شك ، فمن الذي يحكم البلاد ؟ وما هي مؤهلاته ؟ ولمن يكون الاحتكام عند اختلاف وتعارض الادعاءات؟ [17] .

لقد اختلفت المصادر بتوجهاتها المتعدده ، على من تقع مسؤولية ما حدث ، فذهب البعض الى القول، لم يحمل الملك الشاب الا جزءاً يسيراً من تبعات الاحداث ، فيما ذهب البعض الاخرالى ابعد من ذلك بالقول :

" لو كان غازي حكيماً ومدبراً بعيد النظر لما اندفعت الامور للسير في الطريق الاعوج الخطر في حدوث الانقلابات والثورات ، ولما دامت فكرة استعمال العنف والطرق الاستثنائية في حل المشاكل العامة الامر الذي ترتب عليه امتهان الحقوق الانسانية ، وكما يلام السياسيون الذين استمرأوا العدوان على المصالح الوطنية العامة " [18] .

اما الساسة ومواقفهم بعد وفاة الملك فيصل الاول ، فقد تشكلت اربع وزارات بعد استقالة الوزارة الكيلانية في 28 تشرين الاول 1933 [19] ، فقد الف جميل المدفعي [20] ثلاثاً منها ، والف الرابعة علي جودت الايوبي[21] ، حيث اختفى الاسلوب السياسي الذي كان الملك فيصل ينتهجه في حفظ التوازن بين القوى السياسية في البلاد ، ولم يعد يظهر له اثر في الاحداث التي تعاقبت على عهد الملك الشاب [22] .

وعند دراسة اهم الاجراءات التي اتخذتها وزارة علي جودت ، وانعكاسات هذه الاجراءات على الواقع السياسي ، وما خلف من توتربين السياسيين ، سوف نجد ان اسباب حركة العشائر او فتيل الازمة ، هو بسبب اجراءات حكومة علي جودت التي تشكلت في 27 آب 1934 ، وحصل على موافقة الملك بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، واصبحت قضية الانتخابات السبب الرئيس للمشاكل التي واجهها علي جودت ، اذ بداء حزب الاخاء الوطني بمهاجمة الوزارة لحلها البرلمانكون علي جودت كان يعارض حل البرلمان في عهد حكومةالاتحاديين [23] .

ومن الاخطاء الفادحة الاخرى التي ادت الى حدوث التوترات ، هو استبعاد عبد الواحد الحاج سكر من قائمة المرشحين ومما يجدر ذكره ان عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر الفتلة ومن الشيوخ البارزين في لواء الديوانية واشتهر ابن ثورة 1920 ، وهو من اعضاء حزب الاخاء ، فقد اعتبر اخراجه من البرلمان اهانة شخصية [24] ، كما ان استبدال الترشيحات الى البرلمان ما جعل سكان المدن من المناطق العشائرية في الديوانية والمنتفق الى انتخاب اشخاص ليسو من الالوية المذكورة ، فقد انتخب محمد البسام ومحمود رامز عن لواء المنتفق [25] .

غير ان الاخائيون فشلوا في بلوغ اهدافهم داخل المدن لذا فكروا في استغلال شكاوى العشائر وتذمرهم [26] ، وهنا تم الاستعانة بالعشائر التي استغلها السياسيون من اجل الوصول الى الحكم .

المبحث الثاني :

حركات العشائر في الفرات الاوسط (1935 - 1936)

بعد فشل الاتحاديين من الدخول بقوة في البرلمان فكروا في استغلال العشائر ، فقد اقترح حكمت سليمان اثارة العشائر ضد الحكومة ، واصبح يقيم الحفلات في بيتــه الواقع في منطقة الصليخ [27] ، لأعضاء الاخاء البارزين ، فتحولت هذه الحفلات الى اجتماعات سرية يتداول فيها الزعماء الاخائيون فكرة تحريض وتشجيع الثورات العشائرية ضد السلطة المركزية ، وبدء رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ، اللذان لهما علاقات بعشائر الديوانية وديالى بتنفيذ الفكرة [28] ، وقد اسفرت هذه الاجتماعات الى توقيع وثيقة تتضمن المقررات الاتية في كانون الاول 1934 :

1 ـ الاخلاص لجلالة الملك اخلاصاً مطلقاً .

2 ـ التشبث بكل الوسائل الممكنة لمحاربة النعرات الطائفية والمذهبية .

3 ـ طلب المحافظة على القانون الاساسي العراقي وتنفيذ ما يسنه البرلمان من القوانين بحذافيرها .

4 ـ حل المنازعات التي تقع عند القبائل وفق عاداتهم دون الالتجاء الى الحكومة حتى ترجع السلطة عن غيها .

5 ـ الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة .

6 ـ لا يجوز لكل من يدعى الى الاشتراك في الحكم ان يشترك فيه دون استشارة اصحابه ويحصل على قرارهم في هذا الشأن [29] .

وفي الوقت نفسه وجه عبد الواحد الحاج سكر ومحسن ابو طبيخ وعلوان الياسري برسالة الى الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ،طالبين منه الدعوة لمؤتمر يضم شيوخ العشائر ، يعقد في النجف تحت رئاسة كاشف الغطاء نفسهُ ، وعلى هذا الاساس عقد المؤتمر في الحادي عشر من كانون الثاني 1935، وتم خلاله بحث اهم الشكاوى التي تقدم بها سكان الفرات الاوسط ، وبما ان الشيخ عبد الواحد وبقية الشيوخ الاخائيين كانوا يرومون الوصول الى النتائج السياسية السريعة اكثر من الاهتمام بأنجاز الاصلاحات التي يطالبون بها لذلك ادعوا ان اي اصلاح لايمكن ان ينفذ الا بعد سقوط وزارة علي جودت ، وبعد سلسلة من الاجتماعات قرر المؤتمرون تقديم استرحام الى الملك غازي يتضمن النقاط التالية :

1 ـ ضرورة استقالة الوزارة القائمة لتحل محلها وزارة اكثر تمثيلاً للشعب .

2 ـ ضرورة حل البرلمان لان الانتخابات الاخيرة لم تكن شرعية .

3 ـ وجوب احترام القوانين وتطبيقها بصورة صحيحة .

وتوجه الشيوخ بعد انتهاء اجتماعهم في النجف الى بغداد واجتمعوا بالملك في 14 كانون الثاني 1935 ، وقدموا اليه مطالبهم غير ان السلطة بقيت بيد الوزارة دون ان تستقيل او تقال [30] .

وحدث في هذه الاثناء قيام عشائر آل فتلة التابعة للشيخ عبد الواحد الحاج سكر ،باحتلال الجسور الموصلة بين ابي صخير والمشخاب ، فيما احتل رئيس الاكرع شعلان العطية صدر نهر الدغارة ، واصبح في موقف يمكنه من قطع المياه على خصومه ، واغراق مساحات شاسعة من الاراضي بالمياه فيعرقل الحركة العسكرية للجيش ويحول دون تقدمه [31].

وفي 10 آذار 1935 تحرك السيد عبد العزيز القصاب وزير الداخلية لمقابلة رؤساء العشائر في الديوانية ، فتمكن من لقاء رؤساء السماوة وعفك والدغارة والديوانية عدا شعلان العطية ، غير ان رئيس الوزراء طلب من الوزير المذكور العودة الى بغداد وبعد عودته بيومين قدمت الحكومة استقالتها [32] ، كما اوفدت الحكومة قبل استقالتها وزير المعارف عبد الحسين الجلبي الى النجف ، وطلبت منه الاتصال برجال الدين لحملهم على اصلاح ذات البين ، وعلى الرغم من كون الوزير المشار اليه من وجوه الشيعة، وممن لهم صلة حسنة برجال الدين ، فانه قوبل بشعارات نابية ، فعاد الى بغداد بخفي حنين [33] .

فتقدم جميل المدفعي الى الملك بطلب الموافقة على استخدام القوة ، غير ان الملك اراد معالجة القضية بسعة الصدر ، وعلى ذلك وافق الملك على استقالة الوزارة في 15 آذار 1935 ، وعندها كلف الملك ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة ، وكان هذا الاجراء من قبل الملك غازي محاولة لتهدئة الاوضاع[34].

بعد هذا التغيير الوزاري ، اصدر ياسين الهاشمي بيانا الى العشائر دعاهم الى رمي السلاح والعودة الى مزاولة الاعمال الاعتيادية ، وتعهد بتطبيق القوانين على اساس الحق والعدل وتلبية لهذا النداء انسحب عبد الواحد الحاج سكر من منطقة الاضطرابات ثم توجه مع اتباعه من الشيوخ نحو بغداد لأعلان الولاء وحلوا ضيوفاً على الوزارة الاخائية التي كانوا سبباً بوجودها في الحكم [35] .

غير ان الهياج العشائري لم يتوقف ، فقد استمرت عشائر الرميثة وعلى رأسها الشيخ خوام رئيس عشيرة بني زريج على القيام بمهاجمة سراي الحكومة في ناحية الرميثة في 7 آيار 1935 ، وحاصر رجال العشائر الحامية العسكرية ، وشرعت بنهب سوق القصبة وجميع ما مخزون في محطة القطار من بضائع واموال وحبوب واثاث كانت معدة للشحن ، كما تم تخريب سكة القطار الواصل بين بغداد والبصرة في منطقة الرميثة ، فيما حاصرت مجموعات عشائرية اخرى مخفر الرميثة [36] ، لذلك تقدمت قطعات من الجيش نحو الرميثة يسندها قصف بالمدافع من البر والطائرات من الجو [37] ، بعد ان انذرت العشائر لمرتين بعدها سار رتلين من الجيش (رتل الشالجي ـ ورتل فهمي) ، حيث واصلت الارتال

تقدمها بأتجاه الرميثة تحت اسناد جوي وقصف مدفعي ، وعلى اثر ذلك انتهت العمليات العسكرية وصدر البيان التالي :

" تقدمت ارتال الجيش نحو الرميثة ، ولم تصادف سوى مقاومة طفيفة

تشتت بنتيجتها المتمردون من بني الازيرج وقدم رؤساء الظوالم المهمون

طاعتهم اليوم الى وزير الداخلية وقبض على الشيخ خوام ، وعلى هذا فقد

اصبحت الرميثة تحت سيطرة الجيش "

ونتيجة ً لذلك اعلنت الاحكام العرفية في المنطقة ، وكانت قطعات الجيش بقيادة امير اللواء بكر صدقي ، وتمكنت باستخدام الطائرات والمدافع في اخماد تلك الحركات في اوائل آيار 1936 [38] .

كما قامت عشائر الاكرع في منطقة الدغارة التابع للواء الديوانية بحركة مماثلة لما قامت به العشائر في الرميثة ، في قضاء عفك في حزيران 1936 من هجوم على المقرات الحكومية ، وكان شعلان العطية في مقدمة المناصرين للاخائيين وسبق وان شارك في اسقاط حكومتي علي جودت وجميل المدفعي ، غير ان الخلاف الذي دب بين الاخائيين في تقاسم المناصب الوزارية ، ارتبط شعلان بحكمت سليمان الذي رفض التعاون مع وزارة الهاشمي [39] ، ولكن لم يكتب لهذه الحركة النجاح فسرعان ما انتهت بعد معركة واحدة ، وتم بعدها اعلان الاحكام العرفية ، وقد دهش الشيخ شعلان الى المصير الذي انتهت الية حركته ، وللتشتت الذي اصاب رجاله ، وقد صدر بيان رسمي بعد القضاء على الحركة في منطقة الدغارة ، وتجريد تلك المنطقة من السلاح [40] .

وبمناسبة انتهاء الحركات في لواء الديوانية صدرت الارادة الملكية رقم 374 بانهاء الاحكام العرفية المعلنة بتاريخ 26 تموز 1936 [41] ، وهكذا تم الانتهاء من الحركات العشائرية في الفرات الاوسط بالقوة العسكرية ، وباعلان الاحكام العرفية الصارمة ، هذا اذا ما علمنا ان اغلب عشائر الفرات الاوسط اشتركت في تلك الحركات من الظوالم والبوحسان وبني الازيرج وال شيبة، والمحاصرة في لواء الديوانية ، اضافة ً الى آل فتلة وجميع قبائل المشخاب [42] .

المبحث الثالث :

حركة عشائر الفرات الادنى 1935 :

لقد ارتبطت مجريات الاحداث في منطقة الفرات الادنى بنتائج الحركات العشائرية في مناطق الفرات الاوسط [43] ،وعلى اثر وصول اخبار نشوب الحركات في الرميثة ، ووصول نسخ من الميثاق الذي وقعه رؤساء العشائر والزعماء الدينيون والسياسيون ، امام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الى لواء المنتفك [44] ، واطلاع رؤساء العشائر في قضاء سوق الشيوخ على محتوى الميثاق ، اعتقد رؤساء العشائر والزعماء ان الالتزام بالميثاق واجب شرعي فاخذت الشعارات (الهوسات) تعلو ضد الحكومة في انحاء القضاء من اقصى حدود ناحية الجبايش حتى حدود مدينة الناصرية [45] .

تحيط بقصبة سوق الشيوخ عشائر مختلفة اهمها : بني خيكان وحجام والنواشي وآل شميس وآل حِسَن وبني سعيد وآل جويبر والغريافية [46] ، تحركت عشائر بني خيكان باتجاه ناحية العكيكة في مطلع ايار(مايس) 1935 ، وفي يوم 9 ايار اشتبكوا مع حاميتها ، ثم استولوا على مركز الناحية ومبان الحكومة ونهبوا اثاثها واحرقوا سجلاتها ، وجردوا افراد الشرطة من سلاحهم وعتادهم ، ثم تقدموا باتجاه سوق الشيوخ [47] .

اخذت عشائر سوق الشيوخ مع بداية 14 ايار 1935 بالاستيلاء على مخافر الشرطة ، حيث تم السيطرة على مخفر كوت الجارالله ، والكرمة وآل جويبر ووانه ، والفهود والحمار ، واقدمت على حرق محطة تل اللحم ، وكان هنالك خلاف بين شيوخ عشائر الناصرية وسوق الشيوخ من جهه ، وشيوخ الشطرة من جهة اخرى ، مما دعى الحكومة الى الاستعانة بشيوخ الشطرة والكرادي [48] ، للتأثير على شيوخ سوق الشيوخ ، فتألف وفد من الشيوخ المعارضون للحركة ، الشيخ صكبان العلي شيخ خفاجة ، وخيون العبيد شيخ العبودة ، غير ان المفاوضات لم تسفر عن شيء سوى ايصال مطالب قادة الحركة وهي:

1- تنفيذ مطالب الشيخ كاشف الغطاء كافة .

2- ان تتأخر حركة الجيش ، وان يحضر احد الوزراء للمداولة ، وبالمقابل يتعهد الشيوخ بحماية البلد[49].

سقوط سوق الشيوخ:

لم تجد الحامية الموجودة في قصبة سوق الشيوخ ازاء هذا الصمود الغريب من قبل العشائر بداً من ترك مواقعها والالتجاء الى بساتين القصبة ودور معارفهم فيها ، وهكذا سقطت سوق الشيوخ بايدي رجال العشائر في الرابع عشر من ايار 1935 ، فاحرقوا مباني الحكومة ، كالمستشفى والمحكمة والسراي والبلدية ، واضرموا النار في احد الاسواق ، وقاموا بقلع اعمدة البرق وقضبان السكة الحديدية، كما عبثوا باالاسلاك البرقية والتلفونية [50] .

وقد مثل قيادات الحركة عدد من الشيوخ البارزين ، منهم الشيخ ريسان الكاصد ومزهر الكاصد وفرهود الفندي وحاتم العجيل من حجام ، وحمودة المزيعل وعنيد الحاج ياسر الجولان والحاج خيون

والحاج عيسى المحسن من آل حِسَن ، اضافةً الى شيوخ بني خيكان وهم عطشان بن دخيل البشارة وعبد الحسين العفريت ، وكذلك حسين العلي مختار كرمة بني سعيد ، والشيخ عجيل التويلي شيخ عام الحسينات [51].

وقامت الحكومة ازاء هذه الاحداث بارسال فوجين وفصيل مدفعية الى الناصرية عن طريق الكوت ـ الحي بالسيارات ، وذلك لانقطاع الطريق بين أور ـ الناصرية بسبب فيضان نهر الفرات [52] .

في هذه الاثناء وصل وزيري الداخلية والدفاع الى الناصرية ، حيث استدعى وزير الدفاع الشيوخ الموالين للحكومة ، من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيد وكلفه ان ينصح العشائر التي تقوم بالحركات بالخلود الى السكينة ، فاجرى الشيخ خيون اتصالاته بقيادات الحركة من شيوخ العشائر : فقام باستدعاء الشيوخ كاطع البطي ، وعجيل التويلي ، ومنشد الحبيب ، وكانوا قد اجمعوا على احتلال الناصرية ، وبين لهم ما حل بقصبة سوق الشيوخ من الخراب والدمار لايصح ان يحل بالناصرية وطلب منهم ان يجتمعوا برؤساء عشائر الغراف خارج المدينة ليقرروا مايلزم ، فوافقوا على هذا الطلب ، وعقد الاجتماع في دار الشيخ خضر المحسن احد رؤساء عشيرة خفاجة ، وتجدد الاجتماع عند موحان الخيرالله ، وقد حضره رؤساء الطوكية والشويلات والقراغول وبني زيد والازيرج والحسينات وخفاجه ، فلم يصلوا الى نتيجة [53] .

وعلى اثر ذلك ، استدعى وزير الدفاع الشيوخ الثلاثة ، كاطع البطي ومنشد الحبيب وعجيل التويلي ، وبحضور موحان الخيرالله وخيون العبيد ، وسألهم الوزير عن اسباب حركتهم ،وما هي مطالبهم ، فأجابوه ان لنا ميثاق يجب ان ينفذ ، فأجابهم جعفر العسكري ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء حول الميثاق ، ثم اتفق الجانبان على قيام الوزير باصدار بيان يوقف حشد القوات العسكرية في المنطقة والتفاوض مع الشيخ كاشف الغطاء ، وان يتعهد رؤساء العشائر بايقاف اعمال العنف [54] .

وفي 16 أيار 1935 اصدرت وزارة الدفاع البيان الرسمي التالي :

" الى / رؤساء عشائر المنتفك ناصرية / المنتفك 16 مايس 1935

بالاشارة الى مقابلتي والشيخ منشد الحبيب الذي دعيناه والشيخ موحان الخيرالله والشيخ صكبان العلي والشيخ خيون العبيد الى سراي الناصرية ، ابدي على لسان الحكومة تبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وعدم الاخلال بالامن الى ان تجري المفاوضة مع الشيخ حسين كاشف الغطاء عن المطاليب التي ذكرتموها والتي لم تصل الى الحكومة الى الآن ، وتقريرها حسب الاصول ، واني بلغت القيادة لايقاف تحشيد الجيش في المنتفق وان ترسل فوراً الى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا افراد الشرطة ومأموري الحكومة الى الناصرية وباقرب وقت ممكن ، ولا ارى بأساً بان ينتخبوا وفداً ليأتي الى العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمئنة للجميع ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الدفاع : جعفر العسكري [55] "

وبدأ التفاوض مع الشيخ كاشف الغطاء عن طريق البرقيات والاسلاك الخاصة بالجيش ، وقد ابرق الشيخ كاشف الغطاء الى ممثله في الناصرية الشيخ عبد الحسين مطر يدعو فيها العشائر للرجوع الى الاصلاح والحيلولة دون ما يؤدي الى اراقة الدماء ، ومنعهم من تخريب خطوط الهاتف وقطع طرق المواصلات والطرق العامة ، وقد خص الكتاب الشيوخ منشد الحبيب وعجيل التويلي وكاطع البطي ، وابلغهم بانه لايرغب في اية حركة تعكر صفو الامن والسلام ، وعليهم انتظار نتيجة المفاوضات مع الحكومة ، وتم طباعة عدة نسخ من هذا الكتاب ووزعته الحكومة على العشائر بواسطة الطائرات [56] .

بعد هذا الاعلان قامت الحكومة باصلاح سكة الحديد التي خربت اثناء الحركات ، واعادت فتح طرق المواصلات واصلاح خطوط الهاتف بين بغداد والناصرية ، وعودة افراد الشرطة لمباشرة اعمالهم في مخافر منطقة الحمار [57] .

ازاء تلك الاحداث شعرت عشائر سوق الشيوخ بالاستياء الشديد من قيام رؤساء الغزي والحسينات والازيرج بتقديم الطاعة للحكومة ، واعتبرت ذلك خيانة لها فتراجعت عن مهاجمة الناصرية بعد قرار بعض فرقائهم تقديم الطاعة للحكومة [58] ، فيما صدر اعلان الاحكام العرفية وفق الارادة الملكية المرقمة 187 في 25 مايس (ايار) 1935 باعتبار الادارة العرفية ادارة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية في لواء المنتفك المرجع الاعلى [59] .

بدأت تحركات وفعاليات العشائر بالضعف ، ومع وصول الفوج الثامن بقيادة حسن فهمي الى منطقة الحمار، واعلن اعادة سلطة الحكومة في 25 مايس 1935 وازاء تفاقم الاوضاع وضغط الجيش ، بداء رؤساء العشائر تقديم الولاء والطاعة للحكومة ، وبالاخص عشائر الشواليش والعساكرة والشدود وآل محينة وكوت الجارالله والمطيرات والنواشي ، وتلاهم بنو اسد في الجبايش ، وفي نهاية ايار /مايس قدم الشيخ حمودة المزيعل رئيس آل حسن وبعض رؤساء حجام و17 رئيساً من عشائر سوق الشيوخ الولاء للحكومة [60] .

بعد هذا الحدث تقدمت قوات الجيش الى سوق الشيوخ بقوة من الصحراء من منطقة تل اللحم والخميسية ، وقوة نهرية من البصرة باتجاه القرنة وهور الحمار والجبايش ثم سوق الشيوخ وقوة الناصرية النهرية التي استعادة ضفتي نهر الفرات في تلك المنطقة [61] ، وفي الثاني من حزيران 1935 ، وصل امر قوة الصحراء وامر القوة النهرية الى سوق الشيوخ فاعاد مخافر العكيكة والكرمة ، واذيع بيان صباح ذلك اليوم يعلن استعادة قصبة سوق الشيوخ [62] ، وتم اعلان الاحكام العرفية في القصبة المذكورة واتخذت اجراءات قاسية تجاه رؤساء العشائر وافرادها على السواء وزج باعداد كبيرة في السجون وصدرت بعض الاحكام الشديدة منها الاعدام والحبس الشديد فيما فرضت الغرامات المالية الكبيرة على معظم عشائر اللواء [63].

الخاتمة :

تبين من خلال الدراسة الدور الكبير الذي كانت تضطلع به العشائر في تاريخ العراق المعاصر، وذلك بحكم امكاناتها وقوتها ، لما تمتلكه من القوة الاقتصادية والوفرة العددية من الفلاحين الذين يمكن استخدامهم للقتال ان تطلب الامر ، ما جعلها مهابة الجانب ، غير ان استغلالها لم يكن في محله ، حيث استطاع السياسيون استقطاب تلك العشائر الى جانبهم ، وادخالهم في اتون مؤامراتهم ، السبب الذي ادى الى احداث الحركات المناوئة للسلطة ، وارسال قوات الجيش الى المناطق العشائرية ، ووقوع الصدام المسلح وسقوط العديد من القتلى والجرحى بين الجانبين ، فضلاً عن الخسائر المادية بالممتلكات .

فيما لوحظ في الوقت نفسه ، الروح الدينية العالية التي تميزت بها العشائر العراقية من خلال التزامها باوامر الرؤساء الدينيين في الاستمرار بالحركات من عدمه ، اضافةً الى ذلك كان لها كلمتها في تغيير سياسات القادة السياسيين ، من خلال اسقاط الحكومة التي كانت العشائر ترفضها ، ما ادى الى تدخل الجيش على مسرح الاحداث لتكون له الكلمة الفصل ، وليظهر لنا قادةٌ آخرون قاموا هم بالانقلاب على السلطة كما حدث في عام 1936 في انقلاب بكر صدقي .

الهوامش :

1 ـ الملك فيصل الاول ملك العراق (1921 - 1933) ، الابن الثالث للشريف حسين بن علي امير مكة ، ولد في مكة وقيل في الطائف ، للمزيد ينظر : علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 1990 ، ص 13 .

2- اديث وبينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915- 1975 ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، بيروت ، 1989 ، ص 159 .

3- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989 ،ص 307 .

4- عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، صيدا ، 1956 , ص 8 .

5- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989 ،ص 14 .

6- قانون (اللزمة) المرقم 51 للعام 1932 ، للمزيد ينظر : حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، 1995 ، ص 136 .

7- مقابلة شخصية مع محمد علي جبار ، مدير طابو الناصرية سابقاً ، 3/12 /2007 .

8- حنا بطاطو المصدرالسابق ، ص137 .

9- المصدر نفسه ، ص 144 .

10- وزارة جميل المدفعي الثانية للمدة من (21 شباط 1934 - 25 آب 1934) .

11- عبد الرزاق الحسني ، اسرار الانقلاب ، صيدا ، 1937 ، ص 22 .

12- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، المصدر السابق ، ص 14.

13- شيماء طالب عبدالله المكصوصي ، المنتفق (دراسة تاريخية سياسية 1921 - 1939) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1998 ، ص 119.

14- رجاء حسين حسني ، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 -1941 ، بغداد ، 1976 ، ص 120 .

15- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 119 .

16- عبد الرحمن الجليلي ، الملك غازي وقاتلوه ، لندن ، 1993 ، ص 42 .

17- غازي بن فيصل ولد في مكة 1912 وعين ملكاً بعد وفاة ابيه في 8 آيلول 1933 توفي في 4 نيسان 1939 ، للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، الجزء الاول ، بغداد ، 2011 ، ص 575 .

18- عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، دار البراق ، لندن ، 1997 ، ص .ص 175-176 .

19- عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص 115 .

20- الوزارةالكيلانية .

21- وزارة علي جودت .

22- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزءالرابع، بغداد ، 1988 ، ص 6 .

23- فاضل حسين وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ، 1980 ، ص.ص87-88 .

24- المصدر نفسه ، ص 88 .

25- شيماء طالب عبدالله المكصوصي ، المصدر السابق ، ص 90 .

26- فاضل حسين وآخرون ، المصدر نفسه ، ص 89 .

27- الصليخ : احدى ضواحي بغداد فيها قصور رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ، ينظر : عبدالرزاق الحسني ، اسرار الانقلاب ، المصدر السابق ، ص 40 .

28- فاضل حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص 89 .

29- عبدالرزاق الحسني ، اسرار الانقلاب ، المصدر السابق ، ص.ص 40-41 .

30- فاضل حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص 89 .

31- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989، ص 138 .

32- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، ص 72 .

33- المصدر نفسه ، ص 73 .

34- مجموعة باحثين ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، الجزء الثاني والثلاثون ، بغداد ، 2000 ، ص 129 .

35- فاضل حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص 91 .

36- مجموعة باحثين ، المصدر نفسه ، ص129 .

37- فاضل حسين وآخرون ، المصدرنفسه ، ص 91 .

38- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 132.

39- فاضل حسين وآخرون ، المصدر السابق ، ص 93.

40- المصدر نفسه ، ص 93.

41- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ص 112.

42- المصدر نفسه ، ص 114.

43- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 129.

44- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص139.

45- محافظة ذي قار حاليا.

46- عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مدينة سوق الشيوخ ، بغداد ، 1990 ، ص 97.

47- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص 115.

48- عبد الكريم محمد علي ، المصدر نفسه ، ص 98.

49- قضاء الرفاعي حالياً يبعد عن الناصرية مركز محافظة ذي قار 80 كم شمالاً.

50- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص 145.

51- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص 117.

52- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 138.

53- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص 148.

54- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص.ص 118 - 119.

55- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 138.

56 - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص 119.

57- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 140.

58- المصدر نفسه ، ص 140.

59- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص 150.

60- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، ص 122.

61- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص.ص150 - 151.

62- مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 142.

63- شيماء طالب عبدالله ، المصدر السابق ، ص . ص 151 - 152.

المصادر والمراجع :

1 ـ اديث وبينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1975 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الجزء الاول ، بيروت ، 1989.

2 ـحميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، الجزء الاول ، بغداد ، 2011.

3 ـ حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الاول ، بيروت ، 1995 .

4 ـ رجاء حسين حسني ، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921 ـ 1941، بغداد، 1979.

5 ـ عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ، دار البراق ، لندن ، 1997.

6 ـ عبد الرحمن الجليلي ، الملك غازي وقاتلوه ، لندن ، 1993.

7 ـ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1988

8 ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989.

9 ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989 .

10 ـ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزءالثالث ، الطبعة السابعة ، بغداد ، 1989.

11 ـ عبد الرزاق الحسني ، اسرار الانقلاب ، صيدا ، 193.

12 ـ عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مدينة سوق الشيوخ ، بغداد ، 1990.

13 ـ عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، صيدا ، 1956.

14 ـ علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول حاته ودوره السياسي في الثورة العربية 1883 ـ 1944 ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 1990.

15 ـ فاضل حسين وآخرون ، تاريخ العراق المعاصر ،بغداد ، 1980 .

16 ـ مجموعة باحثين ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، الجزء الثاني والثلاثون ، بغداد ، 2000 .

الرسائل الجامعية :

1 ـ شيماء طالب عبدالله المكصوصي ، المنتفق (دراسة تاريخية سياسية 1921 ـ 1939) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1998 .

المقابلات الشخصية :

1 ـ محمد علي جبار ، مدير طابو الناصرية سابقاً ، الناصرية ، 2007/3/11 .

م . م وميض سرحان ذياب الربيعي

معهد الادارة / الرصافة ـ هيئة التعليم التقني

حركة العشائر في الفرات الاوسط و الادنى 1935 - 1936

تعتبر احدى اهم الحركات في تاريخ العراق الحديث و التي قادها مجموعة من رؤساء القبائل في مناطق الفرات الاوسط والادنى في الديوانية والسماوة و الناصرية وصولا الى قضاء سوق الشيوخ . كان هناك اسباب عديدة لتلك الحركة اهمها قانون تسوية الاراضي وقانون الدفاع الوطني المرقم (9) لسنة 1934 و هو قانون التجنيد الاجباري (الالزامي) ، اللذان واجها معارضة شديدة من قبل السياسيين و رؤساء القبائل . كان هناك العديد من المطالب بعد عدة اجتماعات من قبل السياسيين و رؤساء القبائل ، اهمها تغيير الوزارة الحاكمة و حل البرلمان و تطبيق القوانين بشكل سريع . غير ان الاحداث المتسارعة حولت الحركة الى نزاع مسلح الذي ادى الى قطع طرق المواصلات و قطع الاتصالات ومهاجمة المخافر و الدوائر الحكومية و لذلك اصبح ضروريا من تدخل الجيش الذي كان السلطة الحاكمة و تم اعلان الاحكام العرفية في المناطق التي وقع فيها الاضطراب .

Movement of the tribes in the Middle and Near Euphrates 1935 - 1936

This movement is considered one of the most important movements in the history of modern Iraq that was led by a group of sheikh tribal heads in the areas of the Middle and Near Euphrates in Diwaniyah, Nasiriyah, Samawah down to Al-Shuyukh Suq. There were many reasons behind these movements, most important of which was law of lands settlement and National Defence No. (9) of the year 1934, as well as the law of compulsory military service which faced strong opposition from politicians and tribal heads. After several meetings held by politicians and heads of tribes a number of demands evolved most important of which was the change of the ruling ministry, dissolution of the parliament, and the quick imposition of laws were .However, the fast-moving events turned the movements into an armed conflict, resulting in cut railway and communications, attacking police stations and government departments. So it became necessary for the army, which represented the ruling power, to intervene and to martial laws proclaimed in conflicting areas.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
هيئة التعليم التقني
معهد الادارة / الرصافة

حركة العشائر في الفرات الاوسط والادنى

1936 - 1935

المدرس المساعد

وميض سرحان ذياب

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND
SCIENTIFIC RESEARCH

FOUNDATION OF TECHNICAL EDUCATION

INSTITUTE OF ADMINISTRATION RUSAFA

Movement Of the Tribes in the Middle and Near Euphrates 1935 - 1936

Researcher Wameedh Sarhan Thyab

هيئة التعليم التقني / معهد الادارة الرصافة / قسم المعلومات والمكتبات

عنوان البحث : حركة العشائر في الفرات الأوسط والادنى 1935 – 1936 .

مفاتيح البحث :

الحركات

شيوخ القبائل

الاحكام العرفيية

الدفاع الوطني

الباحث : وميض سرحان ذياب / مدرس مساعد .

Wamedhb71@yahoo.com

Foundation Of Technical Education

Institute Of Administration Rusafa

Movement Of the Tribes in the Middle and Near Euphrates 1935 – 1936

The keywords

- movement
- sheikh tribal
- martial laws
- National Defence

Researcher Wameedh Sarhan Thyab

Wamedhb71@yahoo.com